الأنباء
الثلاثاء 19 فبراير 2013

في اليوم الثاني لمؤتمر دور القطاع الخاص في مشروعات التنمية والبنية الأساسية

مطالب بإعادة النظر في قانون الـ «B.O.T» ليتماشى مع طموح الكويت والصانع: العم خالد المرزوق أول من شيّد مشاريع الـ «B.O.T» بطريقة سلسة وناجحة

توفيق الجراح مترئسا الجلسة وعلى يمينه يعقوب الصانع وفايز الكندري وخالد الأيوب (سعود سالم)

أجمع المشاركون في الجلسة الحوارية التي عقدت في اليوم الثاني لمؤتمر «دور القطاع الخاص في مشروعات التنمية في دورته الحادية عشرة» والتي ترأسها رئيس اتحاد العقاريين توفيق الجراح على ان قانون الـB.O.T الحالي رقم 7 لسنة 2008 لا يعالج جميع العقبات والتحديات التي يواجهها المستثمر المحلي والأجنبي للدخول في شراكة حقيقية مع القطاع العام في مجال التنمية.

فقد قال النائب في مجلس الأمة يعقوب الصانع الذي شارك في الجلسة ان اي قانون مهم كقانون الـ B.O.T كان يجب ان يتم اخذ آراء الخبراء المختصين في مجال المشاريع التنموية قبل اقراره وهذا الشيء لم يحدث عند اقرار القانون الحالي.

وأضاف الصانع خلال الجلسة ان 80٪ من أموال الكويتيين تستثمر خارج الحدود نظرا للتعقيدات التشريعية، مشيرا الى ان قانون الـ B.O.T كان من المفترض ان يعمل لأجله استبيان مستقل يتم توزيعه على مجموعة من نخبة الخبراء الاقتصاديين قبل اقراره «وبناء على هذا الاستبيان يتم تنقيح بعض مواد القانون او اضافة بعض الفقرات اليه».

وأشار الى ان نظام الـ B.O.T السابق قبل اقرار القانون الحالي رغم بساطته، استطاع ان يوفي باحتياجات القطاع الخاص ونجح في اقرار مشاريع تشغيلية مهمة وحيوية، مشيرا الى ان العم خالد يوسف المرزوق رحمه الله أول من شيد مشاريع الـ B.O.T بطريقة سلسة وناجحة، فيما ان القانون الحالي الذي اقر قبل 4 سنوات يجب الغاؤه والاتيان بقانون جديد يحاكي نظيره العالمي.

وأكد ان من اهم عوائق القانون الحالي هو ما ينص على عدم تطوير الاراضي او اقامة مشاريع في قطاع العقارات الخاصة «في حين نرى في القوانين المماثلة في دول اخرى ما يشجع الشركات في تطوير الملكيات الخاصة وتحويلها الى مشاريع ذات نفع عام تفيد المجتمع».

وأكد الصانع على ضرورة أن تؤخذ بمقترحات المتخصصين قبل الصياغة التشريعية لأي قانون، مشيرا الى ان اي قانون لابد ان يسبقه استبيان ليكون قابلا للتطبيق.

وقال ان قانون الـ B.O.T يعتبر من القوانين المعيبة التي يشوبها الكثير من المعوقات لاسيما بالنظر الى جدواه الاقتصادية حيث انه يعد تشريعا منفرا وطاردا للمستثمر الكويتي وكذلك الاجنبي، مشيرا الى ان هذا القانون صدر كرد فعل خال من اي مقومات تشريعية عادلة وموضوعية تهدف الى احداث اضافة للمصلحة العامة وتخدم الاقتصاد الكلي.

ودعا الصانع الى ضرورة نسف قانون الـB.O.T الحالي واستحداث قانون جديد يهدف الى خدمة القطاع الخاص.

الأيوب: ليست هناك رؤية واضحة من قبل الحكومة بشأن مشاريع التنمية والـ «B.O.T»

إلغاء القانون

ومن جانبه أكد الدكتور المحاضر بجامعة الكويت فايز الكندري على ضرورة الغاء قانون الـ «B.O.T» الحالي واستبداله بتشريع جديد نظرا لتردي صياغته التشريعية وإغراقه في التفاصيل والمبالغة في حماية المال العام.

وعاب الكندري نمط صياغة التشريعات في الكويت معتبرا انها قائمة على اسلوب الاقتباس دون الرجوع الى آراء الخبراء والمختصين سواء في المجال التشريعي والاقتصادي.

وقال ان المشكلة في الكويت تتمثل في ان الفساد انعكس حتى على التشريعات حيث اصبحت هناك فوضى تشريعية انعكست سلبا على الاقتصاد الكلي وهمشت بصفة خاصة دور القطاع الخاص، ولفت الى ان القانون الحالي قد صور القطاع الخاص على انه يستهدف الربحية عن طريق النصب والاحتيال، مستنكرا المبالغة التي تضمنها القانون في حماية المال العام والتي قد اضرت به اكثر من حمايته لعدم لتنميته واستثماره على مر السنين.

وأشار الى ان المصارف الكويتية مستعدة لتمويل المشاريع التنموية وكذلك مشاريع الـ «B.O.T» ولكن ما يرعبها هو التعقيدات الحكومية والتشريعية التي يتضمنها القانون.

وأضاف ان المستثمر الكويتي يشعر بعدم امن تشريعي مما يجعله غير مجبر على الدخول في مشاريع تتضمن مخاطر كبيرة ومهددة بفسخ عقدها في اي لحظة من قبل الحكومة.

وشدد على ضرورة ان تسبق عملية اصدار اي قانون استحداث لائحة تنفيذية مفصلة، معتبرا اياها اهم من القانون ذاته.

وطالب بضرورة حماية وتوفير بيئة تشريعية سليمة خالية من التعقيدات لكل من المستثمر الاجنبي والمحلي لتنمية الاقتصاد الوطني.

فراغ تشريعي

من جهة اخرى، قال رئيس مجلس ادارة شركة دار الظبي العقارية خالد الايوب إنه ليس هناك رؤية واضحة من قبل الحكومة فيما يتعلق بمشاريع التنمية والـ «B.O.T»، مشيرا الى ان الحكومة خلطت بين النمطين لذلك يجب الفصل بينهما، ولفت الى ان هناك فراغا تشريعيا على مدى السنوات السابقة ما أثر على عدم تحديث القانون، مطالبا بنسف القانون والاتيان بقانون جديد يتماشى مع المواصفات العالمية ليكون للقطاع الخاص دوره الفعال.

تعقيد القانون

فيما قال المستشار القانوني لدى شركة المستثمر الدولي د.محمد بسام كبارة ان هناك شبه اجماع على ان قانون الـ «B.O.T» لم ينجح في جذب المستثمر للدخول في شراكة مع القطاع العام في مجالات الاقتصاد والتنمية بسبب تعقيد بعض مواده وعدم ملاءمتها للواقع الاقتصادي الحالي.

واقترح كبارة ان يتم تعديل مواد القانون الحالي بدلا من استبداله باخر لان الوقت لن يسعف المشرع في سرعة تقديم قانون جديد ولذلك فان الحل الافضل هو تعديل المواد الموجودة فيه واضافة اخرى.

وأشار كبارة الى ان القانون لم يستطع التمييز بشكل واضح بين املاك الدولة الخاصة واملاكها العامة «وهذا بصراحة يؤدي الى التشويش على المستثمر حيث لن يكون بمقدوره معرفة المشاريع التي يمكن ان يقدمها».

وشدد كبارة على ضرورة زيادة عدد المقاعد في اللجنة العليا المشكلة للنظر في مشاريع الـ «B.O.T» لتشمل ايضا مقاعد لديوان المحاسبة ولجنة المناقصات المركزية اضافة الى مقعد يخصص لغرفة تجارة وصناعة الكويت ليكون ممثلا للقطاع الخاص «الذي من المهم الاخذ برأيه كون القانون يركز بالنهاية عليه».

واوضح ان اللجنة العليا بهذا الشكل المتطور ستكون قادرة على اتخاذ جميع القرارات دون الرجوع الى جهات حكومية اخرى وبما يضمن سلاسة اطلاق مشاريع الـB.O.T بعيدا عن اي بطء في اجراءات الترخيص والتشغيل النهائي.

وأشار الى انه من الضروري تعديل بعض مواد القانون بحيث يتم ارساء المشاريع (حسب المواد الرابعة والخامسة والسادسة) على اساس تفوق العرض من الناحية الفنية وليس من الناحية المالية فقط وان لا ضرورة لأخذ موافقة لجنة المناقصات المركزية «كون اساسا رئيس اللجنة لديه مقعد دائم في اللجنة العليا في المقترح المنشود».

● منى الدغيمي

التقييم.. الحلقة المفقودة في عملية التسويق العقاري في الكويت

الدويهيس متوسطا المشاركين في ورشة العمل (أسامة أبوعطية)

عقب الجلسة الحوارية في اليوم الثاني من أعمال المؤتمر الحادي عشر لدور القطاع الخاص في مشروعات التنمية والبنية الأساسية، أقيمت ورشة عمل حول ارتقاء التسويق العقاري والعودة الى الأساسيات حيث استعرض الخبير العقاري لدى شركة الدار الكويتية للتقديرات العقارية علي اغا أهم المحطات التي مر بها القطاع العقاري خلال السنوات الخمس الأخيرة بدأ من الأزمة المالية العالمية وصدور قانون 8 و9 وتشدد البنوك في التمويل وتوفير أدوات مساعدة للشركات موضحا انه يجب عدم طرح نظريات جديدة بل يجب التركيز على النقاط السلبية التي مر بها العقار منذ عام 2008 وفي مقدمتها عشوائية التقييم العقاري مما أدى الى العديد من الإشكاليات. وأضاف اغا أن دور المقيم العقاري هام في تقديم الاستشارات للمستثمر ومساعدته في الحصول على أفضل سعر والفرصة المناسبة وأفضل توظيف للعقار وهو أمر غير متعارف عليه في الكويت حيث يتم تقييم العقارات بطريقة عشوائية في أغلب الحالات ولا تستند الى أسس علمية.

وفي ختام فعاليات المؤتمر قدم أمين عام اتحاد العقاريين احمد الدويهيس شهادة للمشاركين في ورشتي العمل المصاحبة للمؤتمر في اليوم الأول والثاني وقال ان العام القادم سيشهد المؤتمر مشاركة من دول خليجية خاصة من الشركات الكبرى لاستعراض تجاربها في المشاريع التنموية وعرض فرص الاستثمار المتاحة أمام المستثمرين الكويتيين.

● منى الدغيمي

مجلس «المقاصة» وافق على استقالة طلال الغانم

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان مجلس ادارة الشركة الكويتية للمقاصة اجتمع امس لمناقشة عدد من الموضوعات في مقدمتها استقالة نائب مدير عام الشركة طلال الغانم من منصبه. وقالت المصادر انه تمت الموافقة على الاستقالة التي تقدم بها الغانم نهاية الاسبوع الماضي في اعقاب صدور قرار تعيين عثمان العيسى مديرا عاما للشركة من قبل مجلس ادارة المقاصة.

● شريف حمدي

«الأهلي» يقدم لعملائه مزايا رائعة مع «حساب التاجر»

أعلن البنك الأهلي الكويتي عن توفير «حساب التاجر» لأصحاب المشاريع التجارية الخاصة، والذي يقدم مزايا رائعة تساهم في نجاح وتطوير أعمالهم، وذلك سعيا لتلبية احتياجات العملاء وتقديم أفضل الخدمات التي تسهل عليهم انجاز معاملاتهم المصرفية.

وعن مزايا حساب التاجر صرح مدير عام ادارة الخدمات المصرفية للأفراد بالبنك ستيوارت لوكي قائلا «إننا في البنك الأهلي الكويتي ندعم عملاءنا الذين يودون إنشاء مشروعهم التجاري الخاص، ونسعى لإيجاد السبل التي تساهم في تطوير ونجاح هذه المشاريع، لذا نقدم حساب التاجر الذي صمم خصيصا لتوفير مزايا رائعة لأصحاب الأعمال والمشاريع، الذين يحصلون على أجهزة نقاط البيع عن طريق البنك الأهلي الكويتي من غير رسوم التركيب». وأضاف بقوله «عند فتح حساب التاجر وربطه بأجهزة نقاط البيع (POS) يمكن للتاجر الحصول على دفتر شيكات مجاني مدى الحياة، بطاقة ائتمانية مجانا للسنة الأولى، تحويل داخلي وخارجي مجانا بدون رسوم بالإضافة إلى كشف مجاني للحساب تفصيلي لأجهزة نقاط البيع (POS) وغيرها من المزايا العديدة».

«بوبيان للأسماك» تخطط للتوسع و13 ألف دينار أرباح 2012

حبيب الشمري خلال عمومية الشركة (سعود سالم)

قال نائب رئيس مجلس إدارة شركة بوبيان للأسماك حبيب الشمري في تصريح خاص لـ «الأنباء» ان خطة مجلس الادارة المستقبلية التوسع في محلات بيع الأسماك والعمل على الدخول في النشاط الأساسي للشركة وهو الاستزراع والاسراع في المطالبة بالموقع البديل بجنوب الكويت. وأضاف الشمري، على هامش اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة أمس للسنة المالية المنتهية في ديسمبر 2012 بنسبة حضور بلغت 84,6٪، ان الشركة تعمل على تخفيض المصاريف بشكل لا يؤثر على ادائها بالرغم من الظروف الاقتصادية والمحلية والعالمية.

وأشار الشمري الى انه في عام 2012 بلغ صافي ارباح الشركة مبلغا وقدره 13 ألف دينار مقارنة بصافي خسارة في عام 2011 بلغ 24 ألف دينار، بالاضافة الى ارتفاع صافي أرباح المعارض في 2012 بنسبة 23,7٪ حيث بلغت 83 ألف دينار مقارنة في عام 2011، حيث بلغ صافي أرباح المعارض مبلغا وقدره 67 ألف دينار.

وقال الشمري ان الشركة حققت أرباحا تشغيلية في عام 2012 بمبلغ وقدره 68 ألف دينار مقارنة في عام 2011 حيث بلغت الأرباح التشغيلية مبلغا وقدره 51 ألف دينار.

وبلغت مصاريف التسويق لعام 2012 مبلغ 9 آلاف دينار مقارنة في عام 2011 حيث بلغت مصاريف التسويق مبلغا وقدره 7 آلاف دينار. وبلغت المصاريف العمومية لعام 2012 مبلغا وقدره 54 ألف دينار مقارنة بعام 2011 حيث بلغت المصاريف العمومية مبلغا وقدره 51 ألف دينار.

وتقدم الشمري بجزيل الشكر والتقدير الى صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد وسمو رئيس مجلس الوزراء والحكومة على دعمهم الدائم للاقتصاد الكويتي.

ووافقت عمومية الشركة على جميع البنود الواردة في جدول الاعمال.

● عبدالرحمن خالد

مال الله: «العربي للتخطيط» ينظم برنامجاً تدريبياً حول جذب الاستثمار

شدد مدير عام المعهد العربي للتخطيط د.بدر عثمان مال الله على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الآليات الأساسية لتحقيق الإصلاح والنمو الاقتصادي، فضلا عن كونها سندا هاما للدول النامية حيث تعوض العجز في المدخرات الوطنية المتاحة للاستثمار كما أنها تعمل على الحد من مشكلات عبء الديون الخارجية وتسهم في حل مشكلة العجز في الموازنات العامة للدول وما يتصل بها من مشكلات أخرى كقصور التمويل الحكومي عن الإنفاق الاستثماري وارتفاع الأسعار، لافتا إلى أن استمرار جهود التنمية مرهون بقدرة الدول على تنمية صادراتها لأسواق العالم الخارجي، وبدون نجاح التصدير تنحسر آفاق التنمية وتقل فرص العمل، وتفقد التنمية مضمونها كغاية نبيلة لبناء عالم أفضل يقضي على المعاناة الإنسانية وتلك هي أخطر التحديات التي تواجه عالمنا العربي، مؤكدا على أن المعهد العربي للتخطيط يضع خبراته البحثية والاستشارية والتدريبية في خدمة الدول الاعضاء ولا يدخر جهدا في دعم أنشطتها التنموية.

وفي سياق متصل، كشف مال الله، في تصريح صحافي، أن المعهد العربي للتخطيط يعقد برنامجا تدريبيا بعنوان «تنمية القدرات الترويجية في مجال جذب الاستثمار وتنمية الصادرات» خلال الفترة من 17 – 21 فبراير الجاري لصالح قطاع التمثيل التجاري بوزارة الخارجية المصرية، موضحا ان البرنامج يأتي في إطار تعزيز العلاقات التجارية بين دولة الكويت وجمهورية مصر العربية ويعزز التجارة البينية ويدعم حركة الاستثمار المتبادل بين الكويت وجمهورية مصر العربية، لافتا إلى أن البرنامج يهدف إلى صقل القدرات الترويجية لأعضاء التمثيل التجاري بوزارة الصناعة والتجارة الخارجية بجمهورية مصر العربية، مشيرا إلى أن البرنامج فرصة مميزة لتبادل الخبرات بين اعضاء الوفد المصري ومجموعة كبيرة من المتخصصين في هذا المجال، بالإضافة إلى أنه يتيح مجموعة من الزيارات الميدانية إلى الهيئات المسؤولة عن الاستثمار وتنمية الصادرات بالكويت.

د.بدر مال الله متحدثا في البرنامج

وأشار مال الله إلى العناصر الرئيسية للبرنامج ومنها تحليل الوضع الحالي للصادرات المصرية والاستثمار القومي في مصر مع التركيز على الاستثمار الأجنبي المباشر وعوامل جذبه وتنمية الصادرات، استعراض آليات الترويج للفرص الاستثمارية ودور حوافز الاستثمار والدروس العالمية المستفادة، بالإضافة إلى استعراض أهم التجارب الدولية في مجال تنمية الصادرات ومناقشة أهمية المعارض التجارية المتخصصة وكيفية الإعداد لها ودورها في الترويج للصادرات وجذب الاستثمار.

العجمي: «البترول الوطنية» تعلن أسماء المقاولين المؤهلين في مشروع الوقود البيئي منتصف مارس المقبل

قال مدير مشروع الوقود البيئي في شركة البترول الوطنية عبدالله فهاد العجمي ان الشركة ستنشر أسماء المقاولين المؤهلين للمشاركة في مشروع الوقود البيئي منتصف شهر مارس المقبل، مشيرا إلى أنه سيتم الإعلان عن الشركات العالمية عبر لجنة المناقصات المركزية بالنسبة للحزم الثلاث الرئيسية للمشروع.

وأشار العجمي في تصريح على هامش مشاركته في ملتقى المشاريع الإنشائية في الكويت الذي عقد أمس إلى أن بدء الأعمال يسير على حساب الجدول الزمني المرسوم، مبينا أن هناك أعمالا مساندة لعقد الأعمال التحضيرية الموقع مع سامسونغ والذي بدأ سريانه في 6 الجاري، متوقعا الانتهاء من الأعمال التحضيرية بحلول يوليو 2014.

وقال العجمي ان الشركة ستغلق مناقصة الكهرباء لمشروع الوقود البيئي خلال الأسبوع الأول من شهر مارس المقبل، موضحا أنه سيتم تقييم العطاءات بالمشاركة مع وزارة الكهرباء كتقييم فني، وتوقع أن تتم الترسية وتوقيع العقود للأعمال الكهربائية قبل يونيو 2013.

وأوضح أنه فيما يخص الحزم الرئيسية الثلاث فإن طرح المناقصات سيكون في منتصف مارس وتوقيع العقود في يناير 2014 وقد يتأخر شهرا أو يتقدم شهرا حسب المستجدات، مشيرا إلى أن أعمال مشروع الوقود البيئي منها حزمة في ميناء الأحمدي وأعمال الوقود البيئي في مصفاة ميناء عبدالله مقسمة إلى حزمتين، موضحا أن أعمال الوقود البيئي في ميناء الشعيبة ضمن إحدى الحزم الموجودة في مصفاة ميناء عبدالله.

ولفت الى أنه تتم حاليا مراسلة المقاولين المؤهلين للاستعداد من ناحية توقيع عقود حماية الممتلكات الفكرية وتوقيع عقود التراخيص الصناعية وكلها استعدادات وتحضيرات من جانب المقاولين لتسلم وشراء وثائق المناقصات بالكامل.

وقال العجمي إن الشركات التي حصلت البترول الوطنية على موافقة لجنة المناقصات العليا في المؤسسة لتأهيلها «فلور» و«كي بي آر» و«جي سي سي» و«شيودا» و«تكنيكاس» و«بتروفاك» وسيتم اختيار 3 منهم على أساس 7 تحالفات للمنافسة على 3 حزم. وأوضح أن تقييم الشركات سيكون وفقا للمناقصات العامة الأقل سعرا والمتوافقة فنيا، لافتا الى أن عدد الشركات يسمح بالمنافسة ونسعى للحصول على موافقة لجنة المناقصات المركزية لنشر أسمائها في الجريدة الرسمية لدعوتها لتقديم عطاءاتها في الحزم الثلاث.

وأوضح العجمي أن لجنة المناقصات المركزية تطرح المناقصة وتتسلم العطاءات وتقوم بتصميم العطاءات لشركة البترول الوطنية التي تقوم بدورها بتقييم تلك العطاءات مع المستشار وتتأكد من مطابقة العطاءات للمواصفات الفنية والقانونية للمناقصة.

وفيما يخص عدد موظفي البترول الوطنية في مشروع الوقود البيئي حتى الآن، أفاد العجمي بأن عدد الموظفين يصل إلى 60 موظفا في الوقت الراهن. وتوقع أن يرتفع العدد إلى 140 موظفا بحلول أبريل 2014 . ولفت العجمي إلى أن عدد العاملين في جميع المصافي الكويتية سيصل إلى 40 الف موظف في ذروة الأعمال الإنشائية للمشروع، مؤكدا أن هذا العدد الكبير يتطلب دراسة متكاملة للأثر المروري لضمان مراقبة حركة العمالة حتى لا تؤثر سلبا على حركة المرور العامة والطرق السريعة.

وبين أن هناك تعاونا بين «البترول الوطنية» ووزارة الأشغال العامة لضمان تنفيذ كل التوصيات بأسرع وقت ممكن، مؤكدا أنه تم تجهيز فريق المشروع وهناك استمرارية لزيادة عدد أفراده ليكون جاهزا مع بدء توقيع العقود مطلع العام المقبل. وأوضح أن مشروع المستشار فوستر ويلر بدأ العمل في لندن وسيرفع عدد أفراده ليصل عدد من يراقبون ويديرون المشروع بين 250 و300 من الفنيين والمتخصصين، موضحا أن مهمة المقاول قراءة المواصفات وتقديم عطاءاته بناء عليها، وبعد توقيع العقود سيكون مطلوبا منه تنفيذ بنود العقد.

من جهته، أكد كبير مهندسي تطوير الحفر وإصلاح الآبار في مجموعة تطوير الحفر د.أحمد عبدالحي عجوة أن ملايين الأطنان من مخلفات حفر الآبار تحتاج الى معالجة اقتصادية من خلال عدة طرق من بينها المعالجات الحرارية والتي تعيد تلك المخلفات الى مواد خام يمكن الاستفادة منها.

وأضاف خلال ورشة عمل مشاريع المقالات والبناء التي أقامها المركز العالمي للجودة الإنتاجية أنه يمكن استخدام المخلفات الصلبة من خلال إعادة تدويرها مرة أخرى واستخدامها في قطاعات اخرى بشكل يعزز الفوائد الاقتصادية لتلك المخلفات.

● أحمد مغربي